

أبو عبد الله الولاتي وكتابه

«سلم الفقه والدرايته»:

تعريف بالمؤلف وقراءة في المؤلف

د. أنس وجاج

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى أن يثير في ثقافة هذا الإمام وعلمه جانباً أثيراً يرى أن قد حاق به من الإغماض والإغضاء ما استوجب به حسن العناية وجميل الحفل، ذلكم هو جانب الحديث وفقهه الذي اعتلى فيه المنبر العلي، وكان فيه المحدث والشيخ الإمام... وما شرّحه واختصاره على الحافظ ابن أبي جمرّة إلا شاهد مبين على ذلك.

وحقّي يتحصل لنا مما أثرناه تمام البيان، ويصح لنا منه شيء كالعيان، فقد أفردت الشرط الأول من البحث في التعريف بالولائي تعريفاً موجزاً من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: من هو أبو عبد الله الولائي؟ وما هي مقومات ثقافته؟ وما هي مكانته العلمية؟ وما هي ملامح شخصيته؟

وأفردت الثاني من هذا البحث حديثاً عن كتابه «سلم الفقه والدراية» في العديد من محتوياته ومتعلقاته المرتبطة بمحاور الندوة، وتحقيقاً لمعارف صاحبه في شرح الحديث وفقهه، وتعريفاً به محدثاً فقيهاً.

وهذا الشرط من البحث جعلته تحت عنوان: قراءة في كتاب سلم الفقه والدراية، وهذه القراءة غايتها ازدواجية، وتحتوي على عدة عناصر.

أما ازدواجيتها فترجع إلى كون هذا الكتاب موضوعاً في فقه الحديث، وإلى كونه يعنى بالمذهب المالكي وفقهه وأصوله في آن واحد.

وأما عناصر القراءة فهي باختصار كالآتي: 1- سبب اختياري لهذا الكتاب مجالا للدراسة. 2- الدافع إلى تأليف الكتاب وتاريخ التأليف. 3- تحقيق صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه. 4- خطية الكتاب موضوع الدراسة. 5- معالم منهج المؤلف في الكتاب.

والبحث يتسع لمزيد تتبع واستدراك، لكن بوسعنا القول أنه محاولة متواضعة لم تأل جهداً في استخلاص ما يفيد مجاله.

الباحث في سطور

د. أنس وجاج (ouaggaganass@yahoo.com)

« أستاذ التعليم العالي بكلية اللغة العربية - جامعة القرويين مراكش.

« عضو المجلس الأكاديمي للرابطة المحمدية للعلماء.

له أعمالا علمية منها:

✎ أبو الخطاب ابن دحية الكلبي السبتي وجهوده في علم الحديث.

✎ شرح القصائد السبع لعلم الدين السخاوي - دراسة وتحقيق -

✎ وهج الجمر في تحريم الخمر لابن دحية الكلبي السبتي (ت 633هـ) - دراسة وتحقيق.

✎ أبو الخطاب ابن دحية الكلبي السبتي الحافظ الرحال (548هـ - 633هـ)، مطبوع

ضمن منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، سلسلة مشاهير

علماء الغرب الإسلامي (3).

مُقَدِّمَةٌ

يهدف هذا البحث إلى أن يثير في ثقافة هذا الإمام وعلمه جانبا أثيرا يرى أن قد حاق به من الإغماض والإغضاء ما استوجب به حسن العناية وجميل الحفل، ذلكم هو جانب الحديث وفقهه الذي اعتلى فيه المنبر العلى، وكان فيه المحدث والشيخ الإمام... وما شرحه واختصاره على الحافظ ابن أبي جمرة إلا شاهد مبين على ذلك.

وحتى يتحصل لنا مما أثرناه تمام البيان، يصح لنا منه شيء كالعيان، فقد أفردت الشطر الثاني من هذا البحث حديثا عن كتابه (سلم الفقه والدراية)⁽¹⁾ في العديد من محتوياته ومتعلقاته المرتبطة بمحاور الندوة، وتحقيقا لمعارف صاحبه في شرح الحديث وفقهه، وتعريفا به محدثا فقيها.

وليسعنا في الحديث عن الولائي ومكانته في الحديث وفقهه وكتابه (سلم الفقه والدراية) أن أختصر القول اختصارا وأعترضه اعتصارا؛ إذ مجال هذا البحث لا يتسع لإثارة كل شاردة وواردة، وهذا أوان الشروع في الحديث عن الرجل تعريفا به، وهو الشطر الأول من هذا البحث:

(1) عنوان الكتاب كاملا هو: (سلم الفقه والدراية على جمع النهاية في بدء الخير وغاية)، وسيأتي التعريف به وبخطيته في موضعه من هذا البحث.

■ التعريف بأبي عبد الله الولاتي:

اشتهر محمد يحيى الولاتي عند الدارسين برحلته الحجازية التي دونها خارج البلاد حسبما ذكر الخليل النحوي⁽¹⁾، والسبب في هذه الشهرة - في نظري المتواضع - يرجع إلى أمرين:

﴿أولهما: أن هذه الرحلة قد ترجمت صاحبها من خلال أحداث المسير، فهي أصل مصدر في التعريف به، ومن ثم كان عليها اعتماد جل من ترجموه⁽²⁾، وممن ترجموه من المغاربة: تلميذه أحمد بن المامون البلغيثي الحسني الفاسي - حسبما ذكره صاحب شجرة النور الزكية⁽³⁾ - والعباس ابن إبراهيم المراكشي في الإعلام⁽⁴⁾، قال: «ودخل مراكش عام سبعة عشر وثلاثمائة وألف»، ومحمد المختار السوسي في المعسول على ما سنذكره.

﴿وثانيهما: ارتباط هذه الرحلة بأخبار تتصل بالبلاد العربية التي اجتازها، ووقعت له فيها أحداث واتصالات علمية، إلى ما ينضاف إلى ذلك من كونها تشتمل على بعض تأليفه وأجوبته وفتاويه.

(1) في كتابه: بلاد شنقيط: المنارة والرباط (ص: 242).

(2) وممن ترجموه: حفيده محمد عبد الله بن محمد المختار الولاتي في (إنباء الأبناء بالجد فيما كان للأب والجد)، مخطوط في ورقات لم أقف عليه، وإنما ذكره حفيده أب بن سيدي محمد في ترجمته له تقديمًا لكتابه الدليل الماهر (ص: 3)، والباحث بحيد بن الشيخ يريان الإدريسي في تأليفه: (أعلام الشناقة في الحجاز والشرق) (ص: 400)، الهامش 1.

(3) (ص: 435)، قال: «ترجم له تلميذه الشيخ أبو العباس بن المامون الحسني العلامة، أحد أعلام علماء فاس...».

(4) (181/7).

لهذا المعنى، فإن الدراسات السابقة حول الولائي يمكن أن نقسمها قسمين: قسم عني بموضوع هذه الرحلة وما يتصل بها من أخبار تاريخية واجتماعية وفقهية وغيرها، وموضوعات هذا القسم متنوعة بتنوع اهتمامات الكتاب والباحثين في مختلف التخصصات.

وقسم عني بتحقيق سائر آثار المترجم، ولا سيما في مجال الفقه والأصول، وكذلك الحديث بأخرة، لكن الحظ الوافر من كتب الرجل المعروفة وغير المعروفة لم يزل ينتظر دوره وحقه من الدراسة والبحث والتحقيق⁽¹⁾، ومنها كتابه سلم الفقه والدراية موضوع الدراسة.

وإلى جانب هذين القسمين ينضاف قسم ثالث تبعا، وهو الخاص بالدراسات الشاملة المرتبطة ببلاد موريتانيا من الناحية التاريخية والثقافية والعلمية ونحو ذلك، ويذكر فيها الولائي ضمن أقطاب الحركة العلمية والثقافية في عصره.

ولا أريد في الواقع أن أترجم الرجل، وإنما قصدي في هذا الشق من البحث أن أعرف به تعريفا موجزا من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

من هو أبو عبد الله الولائي؟ وما هي مقومات ثقافته؟ وما هي مكانته العلمية؟ وما هي ملامح شخصيته؟

وهكذا سنجيب على هذه الأسئلة تباعا باختصار، فنقول:

(1) ينظر: معجم المؤلفين المعاصرين (2/ 747-748).

⊗ النسب والمولد والنشأة والدراسة:

هو الفقيه أبو عبد الله محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله النفاع بن أحمد حاج الداودي الجعفري الحوضي الولاتي، نسبة إلى بلدة ولاتة التي تقع بالحوض في الجنوب الشرقي من بلاد موريتانيا الشقيقة.

ومحمد يحيى علم مركب من اسمين، وذكر محمد تبرك.

وفي بلدة ولاتة ولد المترجم سنة (1259 هـ)، ونشأ في بيت علم وفضل وشرف، وتلقى معارفه وعلومه في محاضر بلدته شيئاً بعد شيء، والمتفوقون في تلك البلاد يتلقون الفنون بالقران، فأخذ عن كثير من علمائها، وبرز على أقرانه في سن مبكرة، وصدرت عنه تأليف وهو في العقد الثالث من عمره - حسبما ذكر العلامة محمد المختار السوسي أو قبل ذلك حسبما ذكره حفيد المترجم - إلى أن برع في أغلب العلوم والفنون، فصار إماماً مشهوداً له بالعلم والفضل والجد.

وقد تحدث الولاتي عن معنى التفقه في الدين في كتابه سلم الفقه والدراية⁽¹⁾، في سياق شرحه حديث: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، ملخصاً كلام ابن أبي جمرة، قال: «والمراد بالتعلم المعهود شرعاً وعادة، وهو التعلم عند العالم بالتدريج، والترقي من علم إلى علم، مع رفق ولين ونية صالحة وتواضع، سواء كان بإجارة أو لا، ويؤخذ من الحديث أن الفقه في الدين لا يكون إلا بعد معرفة العلم المنقول أو معه...».

ومما ساعد على نبوغه وغيره من الأعلام الموريتانيين أخذ أهل تلك البلاد بطريقة أهل الأندلس في تعليم أولادهم منذ الصغر، حيث لا يقتصرون في تعليم أولادهم على

القرآن فقط، بل يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر والترسل وأخذهم بقوانين اللغة العربية، ولذلك لاحظنا في مادة ترجمة اللواتي بأن علوم اللغة من العلوم التي نبغ فيها اللواتي في وقت مبكر، فأخذ يؤلف فيها منظومات، مثل نظم معاني الحروف من مغني اللبيب، ويشرح فيها أخرى، مثل شرحه على ألفية السيوطي في علم البيان.

قال العلامة محمد المختار السوسي في المعسول⁽¹⁾: «ومثل هذا إذ ذاك نبوغ عجيب، لكون الدراسة تسير وتيدا، ولكون التأليف لا يتصدر له إلا البارعون المالكون لأزمة العلوم».

والذي يدل على اعتناء الموريتانيين بالأدب، وصف بعضهم موريتانيا ببلد مليون شاعر، ومن خالط القوم وسبر غورهم يجزم بأن ذلك الوصف مطابق للواقع، والذي يدل على اهتمامهم بالشعر الجاهلي خاصة وولعهم به قول بعضهم:

أول واجب على من كلفا ~~بهم~~ أن يعرف الله ويعرف قفا

وما من شك في أن معرفة الشعر والإمام به عون على معرفة لغة العرب وفهم الكتاب والسنة الذي هو المقصود كما بين ذلك المترجم في سياق شرحه حديث ابن عمر، قال: «قلت: في الحديث تصريح بدم حفظ الشعر وإنشائه إلا ما كان منه في تنزيه الله عز وجل ومدح رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما كان منه في الزهد والوعظ، وما كان منه عونا على فهم الكتاب والسنة، لما فيه من لغة العرب، فهذه المستثنيات ثبت جوازها في السنة... وثبت عنه الأمر بحفظ شعر العرب لضبط لغتهم»⁽²⁾.

(1) (8/286).

(2) سلم الفقه والدراية (153/أ).

ومن أولاد المترجم: العالمان محمد المختار ومحمد الحسن، وقد تخرجا عليه، وكلاهما يقرض الشعر.

قال حفيده بابا محمد الله في ترجمته له: «وتعلم من علماء ولالة وتعلموا منه؛ إذ قال بعضهم: تلميذي محمد يحيى أعلمه الألفاظ، ويعلمني المعاني، وأستفيد منه أكثر مما يستفيد مني»⁽¹⁾.

وقال العلامة محمد المختار السوسي في المعسول⁽²⁾ نقلا عن الفقيه سيداتي: «وقد كان عالي المهمة عزوفا، يزاول التجارة، فيسافر أحيانا إلى مدينة ندر وشنقيط، فكان يجمع بين التجارة والتدريس والقضاء، ولم يعهد منه أنه انقطع عن هذين، مع تجارته التي يتعيش بها، ويسد بها ضرورياته، فأف من أن يتوصل من وراء تدريسه أو قضائه بدائق، ولم يزل على حاله ذاك إلى أن عزم على الرحلة الحجازية حوالى (1312 هـ)»، وهي رحلة ممتعة، حافلة بكل فن وعلم، تمتع النظر وتثير الفكر، مبناها عرض خط السير من منطلق صاحبها إلى منتهاه، ومن منتهاه إلى منطلقه.

والرحلة مطلب ثمين عند العلماء، يتغنون من ورائه مشافهة المشايخ، وتحصيل الكتب والأصول، والاطلاع على أحوال الأمم، وتسجيل المذاكرات وغريب المسائل، ونادر الحوادث، وعقد المناظرات، بالإضافة إلى الرغبة في حج البيت العتيق، وغير ذلك من النفع المشهور، عند الخاصة والجمهور.

وهذه المقاصد كلها مسجلة في رحلة المترجم وموثقة مع ما يتطلبه أدب الرحلات من قدرة على التعبير ودقة في التصوير مع الحس الذواق الذي يجعل المحكي كالمحسوس المدرك.

(1) ينظر نبذة من حياة المؤلف بمقدمة كتاب نيل السول.

(2) (8/ 281-282).

وقد رحل علماء كثر من أهل تلك البلاد، ومنهم من اختار المقام بالحجاز، حيث يقيم كثير من الأسر العلمية هناك، ومنهم من دون رحلته كالمترجم، ومنهم من أهمل ذلك.

وهذه الرحلات وغيرها مما لم نعرفه تدلنا على أن الحركة العلمية السائدة في مدن موريتانيا القديمة مثل ولاتة وتشيت وشنقيط وودان وكيفة وغيرها كانت مواكبة لحركة النشاط العلمي والثقافي في سائر البلاد الإسلامية؛ لأن الرحلات عبارة عن حلقات الاتصال والتجديد مع الآخرين.

ويرى الولائي أن العلم إذا فقد في أهل بلدة يجب عليهم الرحلة في طلبه، قال في سلم الفقه والدراية⁽¹⁾، في سياق شرحه حديث: «قلت: وفي الحديث دليل على أن العلم إذا فقد في أهل بلدة يجب عليهم الرحيل إلى بلدة يوجد فيها العلم، أو يبعثوا إليها منهم من يتفقه في الدين، أو من يأتيهم بفقهاء في الدين، لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾».

⊗ المقومات الثقافية:

وما من شك في أن رحلة المترجم هي من أهم المظان والمراجع الدالة على انفتاح علماء موريتانيا على غيرهم في ذلك العصر وغيره، وعلى استمرار التواصل الثقافي والعلمي بين بلدان المغرب العربي والإسلامي عامة، وفيها نصوص تقرب لنا صور الحياة الفكرية والاجتماعية والدينية في بلد المؤلف وسائر البلاد الإسلامية التي اجتازها.

ومقومات الثقافة السائدة في المغرب وموريتانيا واحدة، وهذه المقومات هي: الدين الإسلامي، والمذهب المالكي، والعقيدة الأشعرية، وقراءة الإمام نافع، والتصوف، وثقافة المترجم متشعبة بهذه المقومات، ومظاهرها واضحة بجلاء في كتبه.

ومن أهم المتون الفقهية المتداولة في المحاضر الشنقيطية: رجز ابن عاشر ومختصر خليل ورسالة ابن أبي زيد والشروح عليها.

⊗ المكانة العلمية:

لا نحتاج إلى إيراد كثير من الشهادات على مكانة المترجم، ويكفي أن ننتخب منها ما يدل على تلك المكانة في فترات حياته: قبل الرحلة وأثناءها وبعدها.

فمما يدل على مكانته العلمية قبل الرحلة ما أنشده عالم تشيت وفقهها محمد المختار بن بنا لما خرج الولائي من بلده قاصدا بيت الله الحرام، قال:

لئن غاب عن والات يحيي فإنها تغيب عنها نورها وشبابها
وغُيِّب عنها نخوها وبيانها وغُيِّب عنها فقهها وصوابها

وقد أشرت آنفا إلى الرحلة الحجازية وأهميتها في التعريف بالرجل، وهي وحدها تغنينا في الدلالة على مكانته العلمية وعلو همته، فهي من جهة تعكس أخذ نفسه بالجد في التزود بالعلوم العربية والإسلامية ببلده والتهيؤ لملاقاة العلماء في البلدان، والتواصل معهم أخذا وعطاء ومناظرة بالمفهوم العلمي التخصصي للرحلة كما وصفناه فيما مضى؛ لأن الرحلات العلمية من سبل البحث عن التقدم في العلم وتحصيله، بل هي أعظم سبيل لذلك.

ومن جهة أخرى تدلنا على شهرة صاحبها العلمية وتقدمه وما خلفه من ذكر حسن، وتقرب لنا صورا من شهادات العلماء في ذلك العصر على مكانته وعلمه من خلال نصوصها التي تشهد بذلك.

ومما يدل على مكانة المترجم العلمية في أثناء الرحلة ما لقيه بالمغرب من تقدير وحفاوة وصلة من السلطان مولاي عبد العزيز بن مولاي الحسن في ذهابه إلى الحج وإيابه⁽¹⁾، واجتماعه أيضا بعدد من العلماء في الحواضر والقرى المغربية التي أقام بها.

(1) الرحلة الحجازية (ص: 156) وما بعدها، و(ص: 350) وما بعدها.

وما ذكره في إيباه عند اجتماعه بمصر ببعض علماء الإسكندرية⁽¹⁾، وما ذكره عند اجتيازه تونس وإقامته بها مدة واجتماعه فيها بعدد وافر من العلماء⁽²⁾.

ومما يشهد أيضا لمكانته ما ذكره العلامة محمد المختار السوسي في المعسول⁽³⁾، قال: «وقد رأيت كلاما لبعض التونسيين المتأخرين يثني فيه على الأستاذ، وأنه فريد بين أقرانه، وأن سمعته التي تركها هناك لا يزال طنينها مدويا».

ومن ذلك ما أنشده العلامة محمد السنوسي التونسي في مرثيته له، قال:

هو البحر عند الدرس تطغى علومه	عليه وفي الحراب يعرفه الذكر
هو العالم التحرير شمس زمانه	هو العابد الأبواب والشفع الوتر
ولا يشمت الحساد فيه فإنه	خليفته أبناءه الأنجم الزهر

⊗ الملامح الشخصية:

يمكن أن نتعرف على شخصية الولاتي من خلال تراثه العلمي الذي وصل إلينا، ومن خلال بعض الأوصاف التي وردت في مادة الترجمة.

وأولها فيما نرى طموحه العلمي، ويتمثل هذا الطموح في إقباله على الدرس والتحصيل مع الحرص والجد، وفي جمعه بين العلم والعمل، وبين الرواية والدراية، وفي رحلته العلمية... إلخ

ثم روحه الاجتماعية التي دفعته إلى التعرف على عدد كبير من أعلام عصره في المغرب والمشرق.

(1) الرحلة الحجازية (ص 214).

(2) المصدر نفسه (ص 273).

(3) (8/ 283).

ومما ذكره غير واحد من مترجميه⁽¹⁾ أنه كان آمرا بالمعروف نهاء عن المنكر، قوالا للحق، وقد لمست هذا في كتابه سلم الفقه والدراية في سياق رده على المخالفين في غير موضع، ومن ذلك انتقاده لبعض أهل بلده في تقديمهم للقضاء من ليس أهلا له.

ومن شهادات معاصريه الدالة على ملامح شخصيته ما ذكره تلميذه الفقيه التونسي محمد⁽²⁾ باش طبجي مترجما له، وهي شهادة جامعة، قال: «رجل تلوح عليه الشهامة، يمثل عربيا من تهامة، أو كأنه نشأ في بادية اليمن، أو أدبته امرأة من علياء هوازن، فلا غرو أن يحذو في نطقه الاعتيادي حذو العربية الفصيحة، يتصل نسبه بجعفر التيار ~~ههههه~~ وعن سائر أهل البيت كما تشهد بذلك الشجرة التي بيده، أما تضلعه في العلوم الشرعية وتبحره بالفنون العربية، لاسيما علم أنساب العرب فقد بلغ في جميعها غاية الأرب، مع مقدرة على النظم والسجع والإنشاء وبراعة في القصيد، بحيث إن قال لم يدع قولا لقائل، وإن أطال لم يأت غيره بطائل، يسوق ما عرفه من تلك الفنون في أقوال مختلفة حتى كأنها آلة في يده يصرفها كيف يشاء»، إلى أن قال: «انتفع بعلمه الغزير خلق كثير، منهم كاتب هذه الأسطر، فإني قرأت عليه مواضيع من كتب مختلفة، فرأيت فصاحة اللسان، وقوة الجنان، وتحسين العبارة، والتألق في الإشارة، وبداهة الجواب، ومصادفة الصواب، واستحضار المسائل، وإقامة الدلائل، ولطف الأخلاق، وفتح الأغلاق، وكثرة النقول ما يبهر⁽³⁾ العقول...»⁽⁴⁾.

(1) عند العباس ابن إبراهيم في الإعلام، ومحمد المختار السوسي في المعسول، وحفيده بابا محمد عبد الله، وغيرهم.

(2) صاحبه مدة إقامته بتونس إلى أن سافر قاصدا التوجه إلى طنجة، وقد استغرقت هذه المدة ثلاثة أشهر.

(3) في المطبوع: يجهر.

(4) حسام العدل والإنصاف (ص: 20-21).

الشرط الثاني من البحث:

قراءة في كتاب «سلم الفقه والحراية»

قبل الحديث عن الولائي في مجال شرح الحديث وفقهه من خلال قراءة متواضعة في الكتاب المذكور، لا بد أن نؤكد بأن الرجل كان فقيها مالكيا يجري في ذلك على السائد في بيئته، والرائج عند علماء بلده، وكان أصوليا مشاركا، وكان نحويا مبرزاً، وكان لغويا ضليعا، وكان شاعرا مفلقا، وقد ترك لنا مكتبة أثيرة في هذه الجوانب، وبلغت تواليه ما يزيد على المائة⁽¹⁾، ذكر له منها المترجمون بعضا منها.

ومما يدل أيضا على هذا التنوع المعرفي عند المترجم مروياته من العلوم التي كان يجيزها تلاميذه، يشهد لذلك ما ورد في إجازته⁽²⁾ بخطه للشيخ إبراهيم محمد نوار الإسكندري سنة (1314هـ)، ونصها: «أجزت الشيخ إبراهيم نوار بن المرحوم الشيخ محمد إبراهيم جميع مروياتي من التفسير والحديث والفقه والنحو والتصريف والمعاني والبيان والبديع وأصول الفقه لأهليته لذلك عندي».

(1) نشرت على ضريح المترجم بولادة أبيات من إنشاء ابنه محمد الحسن، منها ما نصه:

هذا ضريح من به	علم الشريعة انتشر
فوقها ومعقولا	وكتابا وأثر
ألف في حياته	مائة سفر وعشر

إلخ...

ينظر ترجمته لحفيده أب بن سيدي محمد كتابه: (الدليل الماهر الناصح شرح نظم المجاز الواضح على قواعد المذهب الراجح)، (ص: 3).

(2) وهي ملحقة بآخر رسالة أوائل الكتب الستة وغيرها لعبد الله بن سالم البصري، خطية مكتبة روضة خيري بمصر.

ومثلها الإجازة التي أجاز بها تلميذه الشيخ حسن شحاتة الشافعي الإسكندري، ونقل صورتها المؤرخ خير الدين الزركلي في ترجمته من الأعلام⁽¹⁾.

ونحن في الواقع لسنا في حاجة إلى كبير استدلال على علو كعب الرجل في المجالات التي يتقنها عادة علماء شنقيط في الفقه واللغة والنحو والأدب بفضل عناية مناهج المحاضر بها، وإنما غرضنا هو التأكيد والإشارة.

أما في مجال الحديث وفقهه - وهو ما نود كشفه وإبرازه -، فقد كان فيه المحدث الراوية باعتبار عصره الذي ينتمي إليه، والحركة الحديثية السائدة في بلده وسائر البلاد العربية التي اجتازها في رحلته الحجازية، وأهم ما سيجلي لنا منزلته فيه حسبما تيسر لنا في هذا البحث هي شهادات معاصريه وما تركه لنا من مؤلفات في مجاله.

⊗ الشهادات:

أما شهادات معاصريه، فمنها ما تقدم ذكره عن تلميذه الفقيه التونسي محمد⁽²⁾ باش طنجي مترجما له في شهادة جامعة، ومن ذلك قوله: «...، أما تضلعه في العلوم الشرعية وتبحره بالفنون العربية، لاسيما علم أنساب العرب فقد بلغ في جميعها غاية الأرب... رويت عنه الموطأ وصحيح البخاري والشفاء قراءة وعرضا ومناولة، وأخيرا كتب لي بخطه الشريف إجازة في جميع ما له سند فيه»⁽³⁾.

(1) (142/7)، ويحسن التنبيه هنا إلى أن المؤرخ خير الدين الزركلي قد أشار إلى نموذجين من خط المؤلف باعتبار رسم الإجازة المذكورة ورسم الحديث المسلسل بالمشابة، وليس بصحيح؛ لأن رسم الحديث المذكور إنما هو بخط أبي السعود حسن شحاتة تلميذ المؤلف كما هو منصوص عليه، والتوقيع المذكور بإزائه والمنصوص فيه على اسم المؤلف هو الذي بخط الشيخ، فللخط نموذج واحد. هذا إذا كان الزركلي رحمه الله قد قصد بالنموذجين اختلاف رسم الخط، أما إذا قصد الإشارة إلى التوقيع فقط والإجازة فلا إشكال حينئذ، وعلى ذلك يحمل الظن.

(2) صاحبه مدة إقامته بتونس إلى أن سافر قاصدا التوجه إلى طنجة، وقد استغرقت هذه المدة ثلاثة أشهر.

(3) ينظر مقدمة تحقيق كتاب حسام العدل والإنصاف (ص: 20-21).

ومنها ما ذكره تلميذه الشيخ أبو العباس⁽¹⁾ بن المامون الحسني الفاسي، قال: «هو العلامة العلم الهمام، المهتم بتحرير العلوم أي اهتمام، الحافظ الحجة، السالك في اقتفاء السنة أوضح محجة...»⁽²⁾.

ومنها ما ذكره العلامة محمد المختار السوسي في ترجمته من المعسول⁽³⁾ نقلا عن تلميذه الفقيه سيداتي، قال: «ويحكي العم إبراهيم أنه كان رحمه الله واسع العلم، متبحرا في الحديث والتفسير...».

وذكر أيضا أنه لما رجع من رحلته انقطع إلى التدريس، خصوصا في الصحيحين، وأنه كان من عادته بعد العصر يدرس في الصحيحين، كلما ختم أحدهما يتبدى بالآخر⁽⁴⁾.

وقد وصفه في موضع آخر من المعسول⁽⁵⁾ بـ(المحدث)، قال: «وفي سنة (1313 هـ) خطر في سوس علامة الصحراء المحدث محمد يحيى الخوضي الولاتي».

ومنها ما ذكره حفيده بابا محمد عبد الله في تقديمه لنيل السول، قال: «وفي تونس التقى بكثير من العلماء بها، ودرسوا عليه علوم الحديث، وأجاز عدة علماء بها...».

ومنها ما ورد في صدر خطية كتاب حسام العدل والإنصاف بخط تونسي مجهول، ونصه: «جامع هذه الرسالة هو الشيخ الحافظ المحقق المحصل الورع الزاهد السيد محمد يحيى بن محمد المختار الشنقيطي، قد وفد على بلدنا تونس راجعا من الحج، ومكث عندنا ما يقرب من الثلاثة أشهر، واجتمعت به، وتطارحنا بعدة مسائل من

(1) مترجم في شجرة النور الزكية، (ص: 437).

(2) ينظر: شجرة النور الزكية (ص: 435) - نقلا عنه -.

(3) (282/8).

(4) ينظر: المرجع نفسه (286/8).

(5) (173/1).

عدة فنون، فوجدناه كثير الاطلاع وحفظ المسائل، لاسيما علم الحديث والفقه والأصول، فإن جميعها عنده على طرف التمام...»⁽¹⁾.

ومما رثي به، قول بعضهم⁽²⁾:

محمد يحيى شيخنا حيت به علوم وماتت حينما كان مقبرا
بكى الفقه والأصْلان والنحو فقدَه وتفسيرُ آيٍ والحديثُ وما جرى
وما للبيان من بيان وراءه وعلم المعاني معه معناه أقبرا
أطالبها الق العصا والزم الأسى فإن الذي تبغيه غُيب في الثرى

ومنها ما ذكره المؤرخ الكبير الزركلي في الأعلام⁽³⁾، قال: «...الولائي الشنقيطي، عالم بالحديث، من فقهاء المالكية،...».

⊗ الآثار الحديثية:

وأما مؤلفاته في الحديث وعلومه فمنها: «نور الحق الصبيح في شرح أحاديث الجامع الصحيح»، و«اختصار موطأ مالك» أو موطىء موطأ مالك، و«تأليف في مصطلح الحديث»، وهو مهيع الرشد والصواب الموصل إلى مصطلح حديث النبي الأواب⁽⁴⁾، و«سلم الفقه والدراية» - موضوع البحث -.

(1) ينظر حسام العدل والإنصاف (ص: 39).

(2) ينظر المعسول (287/8).

(3) (142/7).

(4) وهو تأليف صغير، يقع في (82 صفحة)، ينقل فيه عن العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي (ت 1230 هـ) في (هدي الأبرار شرح طلعة الأنوار في مصطلح الحديث)، قال في مقدمته: «أما بعد، لما كان علم الحديث أحد أصلي الشريعة الحنفية، وكان عليه مدار أكثر الأحكام الدينية؛ لأنه يخصص عموم الكتاب، ويقيد إطلاقه، ويبين مجمله، ويقرب مذاقه، أردت أن أضع تأليفا مختصرا يبين مصطلح أهله في ألقابه وأقسامه، وكيفية تحمله وآدابه وأحكامه، وسميته: مهيع الرشد والصواب الموصل إلى مصطلح حديث النبي الأواب».

وقد ثبت أن بعض هذه المؤلفات الحديثة هي مما ألفه المترجم قبل رحلته إلى الحج، ومن ذلك مؤلفه في المصطلح كما يفهم من كلامه في الرحلة⁽¹⁾، وسلم الفقه والدراية على ما سنذكره.

وهذا يدلنا على كونه كان معتنياً بالحديث وعلومه قبل رحلته، كما يدلنا على وجود حركة حديثة نشيطة وقتئذ في ولاته وغيرها من بلاد موريتانيا بالرغم من غلبة الجانب الفقهي والأصولي واللغوي والأدبي على غيره من العلوم الأخرى، وذلك إذا نظرنا إلى مجموع الإنتاج الفكري⁽²⁾ للعلماء بتلك البلاد⁽³⁾، ولكل جهة - كما قال صاحب الوسيط⁽⁴⁾ - اعتناء ببعض العلوم أكثر من غيرها، وعلى هذا يحمل قول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي الحسني (ت 1351 هـ): «وأما علم الحديث، فإني لم أشتغل به في بلاد، ولا دراية لي به، ولم أر من يشتغل به عندنا اشتغالا يذكر، وهو في الجملة من أضعف العلوم عندنا».

ونجد في فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور للبرتلي الولاتي - وهو كتاب يترجم لأعيان علماء المنطقة في القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر الهجري - إشارات في بعض التراجم تدل على اعتناء أصحابها بالحديث إلى جانب الفنون الأخرى، وذلك في عبارات من نحو قوله: «..محدثا..»⁽⁵⁾، «أخذ الحديث...»⁽⁶⁾،

(1) (ص: 18).

(2) الجمهور الأعظم منه لم يزل مخطوطا.

(3) قال الأديب الخليل النحوي في سياق حديثه عن التأليف والمؤلفين في كتابه بلاد شنقيط: المنارة والرباط (ص: 240): «الحديث: تناولت مؤلفاتهم فيه تصنيف الحديث وجمعه وبيان مصطلحه وناسخ السنة والمنسوخ، وكان لهم في ذلك 58 تأليفا، منها 40 في القرن الرابع عشر».

(4) (ص: 518).

(5) فتح الشكور (ص: 29، 50، 82، 56).

(6) المصدر نفسه (ص: 31).

«..كان محدثاً..»، «..له حظ في الحديث..»⁽¹⁾، «..اشتهر بالعلم والحديث..»، «..متوسطاً في الحديث..»⁽²⁾، «..يدرّس...الحديث..»⁽³⁾، «..إماماً في الفقه والحديث..»⁽⁴⁾، على أن مثل هذه التحليلات قليلة بالنظر إلى الجمهور الأعظم من التراجم، كما أن كتب الحديث المتداولة في المنطقة، والتي ورد ذكرها في الكتاب تنحصر في الصحيحين والموطأ والشافا وشمائل الترمذي وبعض كتب المصطلح كأللفية العراقي والسيوطي.

والواقع أن الوقوف على جهود علماء موريتانيا في مجال الحديث وعلومه بشكل أجلى وأوضح تعترضه صعوبات كثيرة، منها أن نشاط هؤلاء العلماء لم يدون بصورة منتظمة، ومنها تغليب اعتنائهم بالفقه واللغة والنحو والشعر على غيرها من الفنون في المناهج الدراسية بمحاضرهم، بالإضافة إلى عدم وقوفنا على كثير من إنتاجهم الفكري الذي ضاع أو كاد، وفي هذا المعنى يقول الباحث محمد الحافظ بن المجتبى: «ولهذه الأسباب فالباحث في التراث الشنقيطي يكاد يشبه المتتبع الباكي على الأطلال التي لا يجد فيها صاحبها إلا أثر الأهل والأحباب، يضاف إلى هذا أيضاً أن الحديث وعلومه في هذه البلاد كان له النصيب القليل من الاهتمام والتأليف بالنسبة للعلوم الشرعية الأخرى كالفقه والسيرة واللغة والأدب»⁽⁵⁾.

وعلى كل حال، فإن هذا البحث المتواضع لا يتسع للحديث عن الحركة الحديثية ببلاد موريتانيا بتفصيل، وغرضنا هو الدلالة على أن الهولائي رَحِمَهُ اللهُ من الذين عنوا بالحديث

(1) فتح الشكوك (ص: 73).

(2) المصدر نفسه (ص: 62).

(3) المصدر نفسه (ص: 70).

(4) المصدر نفسه (ص: 87).

(5) الحديث الشريف: علومه وعلماءه في بلاد شنقيط (ص: 10-11).

وخدمته، واشتهروا به في بلده⁽¹⁾، وينضاف في الدلالة على منزلته فيه واعتناؤه به ما ذكره في الرحلة⁽²⁾، قال: «ودرسنا في مدة إقامتنا بالحرم الشريف موطأ مالك رحمته،...».

ومجال الكلام على المترجم في الحديث وعلومه أفسح وأسرح؛ لأنه يتطلب منا دراسة مجموعة من الجوانب المتصلة بحياة الرجل العلمية أخذاً وعطاءً في فروع المعرفة الحديثية وصنعتها كما يقتضيه البحث العلمي، أخذاً من جهة الوقوف على مشيخته ومروياته مثلاً، وعطاءً من جهة تتبع آثاره وبصماته في الحديث تدريساً وتأليفاً وتخريجاً..... إلخ، لكن مجال هذا البحث الوجيز والمتواضع سيقصر كما ذكرت آنفاً على دراسة كتابه (سلم الفقه والدراية) من خلال قراءة متواضعة تعنى بالتركيز على الجوانب المرتبطة بالندوة في سياق حديثنا عن معالم شرحه للحديث واستنباط فقهه وأحكامه، ومدى اعتناؤه بالفقه وأصوله عامة، وبالمذهب المالكي خاصة.

فالبحت إن شاء الله مراعى فيه المعنى الذي ذكرت، ملحوظ فيه استجابته لمحاولات الندوة وتحقيق أهدافها وإن كانت مادته الأساسية من كتاب حديثي.

وأول ما يحسن التنبيه عليه ما يلي:

✽ عناصر القراءة:

وهي ذكر سبب اختيار كتاب (سلم الفقه والدراية) مجالاً للدراسة، والباحث على هذا التأليف وتاريخه، ثم الحديث على معالم منهج المؤلف إجمالاً وتفصيلاً.

(1) الحديث الشريف: علومه وعلماءه في بلاد شقيط (ص: 64).

(2) (ص: 196).

« لماذا وقع اختياري على كتاب سلم الفقه والدراية مجالا للدراسة؟

كان اختياري لهذا الكتاب مجالا للدراسة لأمرين اثنين:

أولهما أنه لم يسبق أن تناوله أحد الدارسين بالبحث حسب علمي المتواضع، وثانيهما: يرجع إلى ازدواجية الغاية من القراءة التي أريد تقديمها حوله، وازدواجية هذه القراءة ترجع إلى كون الكتاب المذكور كتابا في فقه الحديث بامتياز، وإلى كونه يعنى بالمذهب المالكي فقها وأصولا بامتياز أيضا، وهكذا سأقدم هذه القراءة في المحاور التالية شيئا بعد شيء:

✽ تحقيق صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

سلكت في إثبات نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه مسلكين اثنين:

﴿ أحدهما: من داخل النسخة الخطية للكتاب

﴿ والثاني: من مادة المترجمين

فأما ما يتعلق بالمسلك الأول؛ فيمكن - تدليلا على صحة النسبة - إيراد الأمور التالية:

✽ ثبوت اسم المؤلف على غلاف النسخة الخطية.

هذا الكتاب يتفق مع منهج المؤلف وأسلوبه في سائر تواليفه من حيث إيراد الفصيح.

وأما ما يتعلق بالمسلك الثاني، فالأمر فيه أن العباس ابن إبراهيم المراكشي في الإعلام، ومحمد المختار السوسي في المعسول، والحفيد بابا محمد عبد الله، وغيرهم، قد ذكروا هذا الكتاب ونسبوه إلى المؤلف في عبارة مختصرة وهي: شرح مختصر ابن أبي جمرة.

❖ الدافع إلى تأليف سلم الفقه والدراية:

أما دواعي التأليف، فيمكن استنتاجها من مقدمة الكتاب وخاتمته، وأجملها في الآتي:

- ◀ رغبة المؤلف في المشاركة في علم الحديث، والانتظام في سلوكه باختصار شرح أشهر شراحه الأندلسيين في القرن السابع الهجري.
- ◀ رغبته في تقريب شرح ابن أبي جمرة للناس باختصاره وإيضاحه وتقريب مسأله وفوائده.

◀ ابتغاء الأجر والثواب من الله عز وجل.

❖ تاريخ التأليف:

لا نعرف على وجه التحديد تاريخ تأليف الولاتي لهذا الكتاب، لكن يبدو أن أصل الشرح الذي هو (بهجة النفوس) قد لقي رواجا في زمنه، وتداول العلماء نسخه في بلاد موريتانيا ومالي والنيجر⁽¹⁾، ومن بين المخطوطات التي كانت بعثة معهد جامعة الدول العربية قد صورتها في رحلتها إلى موريتانيا نسخة جيدة من كتاب بهجة النفوس، عليها حواش، كان قد كتبها احبيب بن محمد بن محمد الملقب بـ(يريم)، وذلك سنة (1263هـ).

وقد وقفت أيضا على بعض النقول⁽²⁾ من كتاب ابن أبي جمرة لبعض علماء شنقيط المعاصرين للمترجم.

(1) ينظر فهارس مخطوطات بكل من موريتانيا ومالي والنيجر، فقد ذكرت فيها بعض النسخ الخطية من بهجة النفوس وأماكنها، وذلك بكل من نواكشوط وبوتلميت وتنبكتو وسوكو ونيامي.

(2) مثل ما ورد في كتاب كشف الغشاء لمحمدي بن سيدن العلوي (ت 1264هـ).

وفي بعض كتب اللواتي⁽¹⁾ التي ألفها خلال رحلته الحجازية وبعدها نقول من شرح ابن أبي جهرة، وهذا يحملنا على الاعتقاد بأن اللواتي رَحِمَهُ اللهُ قد ألف كتابه (سلم الفقه والدراية) قبل رحلته الحجازية، لاسيما وأنه قد بدأ التأليف في سن مبكرة، مع خلو الكتاب من أي إحالة على كتبه الأخرى أو إشارة عارضة تحملنا على غير هذا المحمل.

ولعل الخطية التي بين أيدينا هي مما نُسخ من تأليفه إبان إقامته بالرباط؛ لأنه قد ذكر في الرحلة⁽²⁾ بأن الفقيهين: سيد عبد الله التادلاوي وسيدي محمد أب الأمين قد نسخا كثيرا من تأليفه.

⊗ خطية الكتاب المعتمدة في الدراسة:

وللكتاب نسختان خطيتان حسبما وقفت عليه، هما: نسخة المكتبة الوطنية بالرباط⁽³⁾، نسخة المعهد الموريتاني للبحث العلمي بنواكشوط.

ومعتمد هذه الدراسة على مصورة⁽⁴⁾ خطية المكتبة الوطنية بالرباط برقم (2056د)، وهي نسخة تامة، تقع في (349 صفحة) - (أي: ما يعادل 175 لوحة) - (مسطرتها 25)، كتبت بخط مغربي، وليس فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، وقد التزم الناسخ في نهاية صفحاتها نظام التعقيبات، ونصوص الأحاديث موضوع الشرح كتبت بالمداد

(1) ينظر: الرحلة الحجازية (ص: 120، و 126)، وحسام العدل والإنصاف (ص: 69).

(2) (ص: 158).

(3) ينظر: فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزنة العامة، القسم الثالث/ الجزء الأول/ (ص: 56).

(4) كان من الضروري الرجوع إلى الأصل، وهو ما لم يتيسر لي في الوقت الراهن لضيق الوقت.

الأحمر، وفي هوامشها تعليقات وعلامات المقابلة⁽¹⁾، حيث قوبلت في عدة مجالس (حوالي 23 مجلساً)، وفي عبارات⁽²⁾ تشير إلى ذلك من نحو: «بلغت»⁽³⁾، «بلغت بحمد الله»⁽⁴⁾، «بلغت بحمد الله تعالى»⁽⁵⁾، «بلغت المقابلة بحمد الله تعالى»⁽⁶⁾، «بلغت المقابلة بحمد الله»⁽⁷⁾، «بلغت المقابلة بحمد الله وتأييده»⁽⁸⁾، «بلغت المقابلة بحفظ الله تعالى وهدايته»⁽⁹⁾،... إلخ.

وقد رُقمت الأحاديث موضوع الشرح من الحديث الأول إلى غاية الحديث السادس والتسعين بالأرقام التي ترد في بعض المخطوطات القديمة، ثم يختفي الترقيم بعد ذلك حسب المصورة التي حصلت عليها، ولا أظن أن ذلك راجع إلى رداءة التصوير؛ لأن الأرقام كتبت بالمداد الأسود.

أول النسخة بعد البسملة والتصلية: (الحمد لله الأمر بحفظ الشرع وتبيينه، الأمر بالتفقه فيه بعد تحصيله وتدوينه....)، وآخرها: (.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ونعم المولى ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

(1) كعلامة للتحق، والتصحيح.

(2) في المواضع التالية: (11/أ، 21/أ، 29/ب، 40/ب، 48/أ، 58/ب، 64/أ، 70/ب، 76/أ، 82/أ، 89/أ، 103/أ، 116/أ، 126/ب، 135/ب، 137/ب، 146/ب، 151/ب، 154/أ، 164/أ، 167/أ، 171/أ).

(3) (21/أ، 29/ب، 40/ب،... إلخ).

(4) (11/أ، 154/أ).

(5) (167/أ).

(6) (70/ب).

(7) (103/أ).

(8) (82/أ).

(9) (89/أ).

بقي أن أشير إلى أن هذه النسخة هي من مخطوطات مكتبة ابن عاشر بن إبراهيم بالرباط كما يدل على ذلك الختم الذي على الغلاف وهامش بعض اللوحات، ثم نقلت إلى المكتبة الوطنية فيما بعد، فهي من مقتنيات المكتبة فيما بين سنتي 1954م و1957م⁽¹⁾.

وأما خطية المعهد الموريتاني فلم أقف عليها، وهي - حسب المعلومات التي ذكرها د. فيصل الحفيان في بحثه⁽²⁾ - تقع في (243 صفحة)، (أي: ما يعادل 122 لوحة)، مسطرتها 31، وناسخها هو عبد الرحمن بن محمد جد بن اعمر.

⊗ معالم منهجه في الكتاب:

يبن معالمه في المقدمة في ثلاثة مسالك متدرجة، قال: «أما بعد؛ فلما كان علم الحديث من أشرف العلوم قدرا، وأفضلها ذخرا؛ إذ به تعرف طرق النجاة من الهلاك في الدنيا والدين، وطرق السعادة والفلاح في الدارين، أردت أن أشرح مختصر الفقيه الولي العارف بالله أبي محمد عبد الله⁽³⁾ بن سعيد بن أبي جمرة الذي اختصره من صحيح البخاري المسمى بـ (جمع النهاية في بدء الخير وغاية)، وهؤلاء ثلاثمائة حديث سوى خمسة، فالتزمت فيه أني أشرح الحديث أولا مقطعا، ثم أنقل من شرح ابن أبي جمرة ما فيه من الفقه والتصوف على سبيل الاختصار، فإذا ظهر لي في الحديث شيء من الفقه أو التصوف بينته وميزته بصيغة قلت، وبينت وجه الحديث من الدلالة عليه، وسميته: (سلم الفقه والدراية على جمع النهاية في بدء الخير وغاية)، فقلت وبالله أستعين... إلخ».

(1) ينظر: فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة، القسم الثالث/ الجزء الأول/ (ص ب).

(2) مخطوطات موريتانيا، بحث منشور بمجلة معهد المخطوطات العربية، (مج 45/ ج 2/ ص 28).

(3) ترجمته في أجوبة ابن سيد الناس (2/ 241)، والبداية والنهاية (17/ 689)، ونيل الابتهاج (ص: 140)، وغيرها.

ومن خلال هذه المقدمة الجامعة يتبين لنا جلياً بأن هذا الكتاب هو شرح لمختصر ابن أبي جمرة على صحيح البخاري المسمى بـ «مع النهاية في بدء الخير وغاية»، وأن سبيل الولائي في هذا الشرح قائم أصالة على اختصار شرح صاحبه المسمى بـ «بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها»، وذلك على غرار اختصاره لموطأ مالك، وفتح الباري، وموافقات الشاطبي، وأصول البزدوي، وغيرها.

وهذا التوجه في التأليف عند الولائي - رحمه الله - لا يخرج عن الطابع الغالب على إنتاج الفقهاء المتأخرين الذي هو النظم والشرح والتحشية والتعليق والاختصار، وهي إحدى الخصائص الثقافية التي ميزت عصورهم في المشرق والمغرب على السواء.

أما (جمع النهاية في بدء الخير وغاية) فتسمية هذا الكتاب مختصراً إنما جرى على الألسنة على سبيل التجوز، والصواب أن يسمى منتخباً كما هو جارٍ في اصطلاح المحدثين؛ لأن الاختصار لا بد أن يكون شاملاً لأبواب أصله غير مقتصر على بعضها.

وقد مدح الولائي هذا المنتخب في سياق شرحه حديث حذيفة بن اليمان في النهي عن اتباع الفرق الضالة والمحافظة على الدين، قال: «وفيه دليل على أن صلاح الدين هو المعول عليه، وفي تسمية ما جاء به نبينا ﷺ خيراً، دليل على أن تسمية ابن أبي جمرة لكتابه الذي هذا شرحه بـ (جمع النهاية في بدء الخير وغاية) موافقة لمسماه بفضل الله، وبالله التوفيق»⁽¹⁾.

وأما كتاب (بهجة النفوس)، فقد أشرت آنفاً إلى كونه من أهم شروح الأندلسيين على صحيح البخاري في القرن السابع الهجري.

ومن المعلوم أن الأندلسيين قد عنوا عناية بالغة بشرح الجامع الصحيح منذ أوائل القرن الخامس الهجري، تلقوه بالحبور، واستقبلوه بالفرح والسرور، بل رحلوا في طلبه وسماعه على الشيوخ بأسانيد عالية بمختلف رواياته، فحفظوا متونه، وضبطوا ألفاظه، وقابلوا نسخه، وشرحوا غريبه، واستنبطوا فقهه وأحكامه...

وسر هذه العناية بصحيح البخاري يرجع إلى كونه أصح كتاب في الحديث عند جمهور المحدثين، وإلى كونه يمثل النظرة العامة لأهل السنة والجماعة في مجال العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق وسائر أبواب الدين، والحديث الواحد يقلبه البخاري رحمه الله على عشرة أوجه؛ لأنه لا يروي الحديث من أجل الرواية، وإنما يرويها ليستشهد به على قضية عقدية أو فقهية أو نحو ذلك.

وقد تميز الأندلسيون بجملة من الخصائص والمزايا في جانب عنايتهم بشرح الجامع الصحيح⁽¹⁾، وكان لذلك أثره في شروح المغاربة والمشاركة على السواء.

ومن أهم تلك الخصائص والمزايا التي لها علاقة وطيدة بالمحاور الرئيسة لهذه الندوة عنايتهم بالفقه والاستنباط ونقل الخلاف الفقهي وحكاية المذهب المالكي في الأصول والفروع، وهذه الجوانب قد أفسح لها ابن أبي جرة في شرحه مجالا واسعا، واستطرد فيها استطادا، فكان هذا التوسع والاستطرد من أهم الدوافع التي دفعت بالولائي إلى اختصار فوائده في فقه الحديث والتصوف وتقريب مسائله المتنوعة في الفقه والأصول والعقيدة، وقد أحسن في عمله إحسانا عظيما، والناظر في الكتاين سيتبين له الفرق جليا.

(1) ينظر: المدرسة الأندلسية في شرح الجامع الصحيح للدكتور محمد رستم (ص: 32-35) (مجلة جامعة أم القرى ج 15/ ع 27/ س 1424هـ).

وقد مدح العلامة محمد حبيب الله بن مايابي شرح الولاتي هذا في تقديمه لكتابه في الأصول: (فتح الودود) و(نيل السؤل)، قال: «له من التأليف ما لا يحصى كثرة، شرح صحيح البخاري شرحا نفيسا، وشرح مختصر ابن أبي جمرة له كذلك شرحا في غاية النفاسة...».

لكن الولاتي - رحمه الله - لم يتعرض في كتابه هذا إلى شيء من علوم الحديث اللهم إلا فقهه؛ لأنه هو المقصود عنده كما صنع في شرحه على الصحيح الذي ألفه بتونس ولم يكمله، وهو كتابه الكبير (نور الحق الصبيح في شرح بعض أحاديث الجامع الصحيح)⁽¹⁾.

وإذا كان قد صرح بعدم اعتناؤه بالصنعة الحديثية في مقدمة شرحه المستقل على الجامع الصحيح، فإن هذا لا يعفيه من الكلام على بعض الأحاديث التي يوردها ابن أبي جمرة في شرحه، وهي أحاديث ضعيفة، ولذلك فإننا لم نقف له على عناية بهذا الجانب في مجموع الكتاب، فلعل داعية الاختصار دفعه إلى ذلك، والله أعلم.

أجل، قد لاحظنا ذكره لبعض روايات الأحاديث لكن ذلك كان منه عرضا وعلى قلة، بل كان مجرد نقل لما ذكره ابن أبي جمرة، وهذا لا يفيدنا كثيرا في جانب منهجه في الدرس الحديثي التخصصي والوقوف على درايته بروايات الصحيح ومصادره فيها في خصوص قراءتنا المتواضعة لهذا الكتاب، وإن كان - رحمه الله - قد أشار إلى بعض مصادره الأساسية في مقدمة نور الحق الصبيح⁽²⁾، فذكر منها: فتح الباري لابن حجر،

(1) طبع في عشرة مجلدات بدار عالم الكتب (سنة 1420 هـ)، ولم أقف عليه كاملا للاستفادة منه كما ينبغي، وإنما أمدني بعض الباحثين المغاربة - جزاه الله خيرا - بنسخة مصورة من مقدمة المؤلف وشرحه لحديث: «إنما الأعمال بالنيات».

(2) (1/ ص ب).

وإرشاد الساري للقسطلاني، وبهجة النفوس لابن أبي جمرة، وتوشيح الديباج للسيوطي، وبعض كتب الفروع في مذهب مالك كمختصر خليل وتوضيحه، وشرح بهرام، وشرح الدردير، وحاشية الخطاب.

وقد وقفت على بعض مصادره الحديثية الأخرى واعتنائه بالروايات الحديثية في كتابه (شرح مكفرات الذنوب).

وإذا كان فتح الباري مصدراً أساسياً في نور الحق الصبيح، فإن هذا لم نقف عليه في شرحه على ابن أبي جمرة ولا وجدناه يحذو فيه حذو ابن حجر في إيراد الروايات الحديثية كما هو معروف عنه في منهجه، مع العلم أن ابن حجر قد عول كثيراً في شرحه على ابن أبي جمرة وأغلب الشروح الأندلسية.

ولعل السبب فيما ذكرناه من كون المؤلف قد استفاد من الفتح والإرشاد في كتابه نور الصبيح، ولم يتبين ذلك عنده في سلم الفقه والدراية؛ هو كون هذين الشرحين إنما كان قد حصل عليهما في طريق عودته من الحجاز؛ إذ كانا من جملة الكتب التي أهديت له من طرف علماء الإسكندرية، يشهد لذلك ما ذكره في الرحلة الحجازية⁽¹⁾، قال: «ثم أهدى إلي الشيخ علي باشا جزأين من إرشاد الساري لأبي العباس أحمد القسطلاني... واجتمعت أيضاً بالفتى الكريم محمد باشا بن إسماعيل ابن راتب فأهدى لي شرح ابن حجر فتح الباري على صحيح البخاري في خمسة عشر مجلداً، فجعلته أنا في ثمان مجلدات معدود فيها كتاب الرحمة الغيثية، وأهدى لي اجناه ونصف...».

وعلى كل حال؛ فإن المترجم قد عني في شرحه على ابن أبي جمرة بجانب فقه الحديث ومعانيه اللغوية والشرعية، وبيان وجه دلالة على الأحكام المستنبطة منه كما أشار إلى ذلك في المقدمة، وهو المراد عنده في عنوان الكتاب، وعمله هذا يدخله في دائرة الفقهاء المحدثين الراسخين في العلم، المستنبطين لأحكام الشرع؛ إذ لم يقتصر على مجرد تلخيص كلام ابن أبي جمرة واستيفاء مقاصده بكلام يوجز المهم من ذلك، وإنما أغناه بإضافات ضافية واستطرادات مفيدة على ما سندكره بعد.

وأسلوب الاختصار الذي سار عليه في هذا الكتاب هو نفس الأسلوب الذي درج عليه بعض علماء تلك البلاد ممن هم في طبقة شيوخه وشيوخ شيوخه؛ إذ كان - كما ذكر في مقدمته - ينه دائماً لزيادة قول، أو توجيه، أو تبين غامض بقوله: (قلت:...)، كما يلاحظ القارئ أنه يقرأ لعالم ضليع، لم يتخصص في فن دون غيره، فكان يتعرض لمختلف الفنون من نحو وبلاغة وأصول وفقه... كل ذلك في أسلوب قوي صحيح موجز، بريء من التعقيد، ليس فيه حشو، اللهم إلا بعض الاستطرادات التي يذكرها من حين لآخر، وهي استطرادات أفادتنا كثيراً في الاطلاع الواسع على ثقافة الرجل.

والملاحظ أن المؤلف لم يشر إلى مصادره في الكتاب باستثناء الأصل الذي هو شرح ابن أبي جمرة، والقاموس المحيط الذي ورد ذكره في سياق شرحه لحديث في إشارة عارضة، ولا غرابة في ذلك ما دام أنه قد بين الإطار العام لمنهج في المقدمة ونبه فيها على كون شرح ابن أبي جمرة معتمده، على أن دراسة هذا الجانب لم يزل عندي في حاجة إلى مزيد تتبع واستدراك.

وبالرغم من كون المؤلف كان مؤهلاً لأن ينهض بمقومات الشرح والاختصار، ويستوعب دلالات الأحاديث والإشارات، ويستخرج المعاني والأحكام، فإنه كان

يعترف بالقصور والتقصير، ويسأل الله التوفيق في ختم شرحه لكل حديث، وقد جمع اعتذاره واعترافه في ختم الكتاب، قال: «وبالله التوفيق، لا رب سواه، ونستغفر الله تعالى مما يعلمه منا من التعدي والجراءة فيما تعرضنا له من بيان كلام نبينا محمد ﷺ، وتقرير عباراته وإشاراته من غير اطلاع منا على كنهها ولا بصيرة فيها، وبيان كلام هذا الولي العارف بالله تعالى أبي محمد عبد الله بن أبي حمزة، واختصار كلامه وإيضاحه، ونسأله أن يجعل ما فتح به علينا في هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم، ووصلة إلى حضرة سيد المرسلين، وأن ينفع به كل من قرأه أو سمعه أو عمل به أو اقتناه بجاه نبينا محمد ﷺ سيد الأولين والآخرين.

إلهي دعوتك وأنت الكريم، كما مننت علينا بالأسباب المبلغة إلى هذا الخير العظيم، وعرفتنا ببدايته ونهايته...».

والكلام على معالم منهج الولائي التجزيئي في سلم الفقه والدراية بشيء من التفصيل يقتضي منا أن نجزيء فيه الحديث تجزئاً من خلال الفقرات التالية؛ إذ منهج الشروح بطبيعته منهج تجزيئي، غير أني سوف لا أستوعب القول في حكاية ما سيرد من الأمثلة تفصيلاً، بل سأوجز المقال فيها إيجازاً بذكر طرف الشاهد منها مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالفقه وقواعده وأصوله، وذلك مراعاة لمقاصد موضوع هذه الندوة المباركة:

(1) أمثلة من الفوائد التي أوردها أثناء شرحه للأحاديث في مجال أصول الفقه:

علم أصول الفقه هو أصل الاستدلال والاستنباط، والاجتهاد والترجيح، وعمدة المجتهد وعماده، وقد سهل صعابه، وقرب تناوله من خلال مؤلفاته المختصة في هذا المجال، كـ(نيل السؤل) و(فتح الودود)، وذلك تسهيلاً لأخذ الأحكام من مصادرها، ورد الفروع إلى أصولها، والدرس الأصولي عند المترجم حاضر في آثاره وفي النقول عنه، ومن أمثلة المسائل والفوائد الأصولية التي ذكرها في هذا الكتاب ما يلي:

« في سياق شرحه حديث ابن عمر، وهو حديث غزاة بني قريظة، وفيه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، قال: «قلت: وفيه دليل على أن ظن المجتهد حجة شرعية في حقه وحق من قلده، وفيه دليل على أن الأصل عدم النسخ وبقاء ما كان على ما كان»⁽¹⁾.

« في سياق شرحه حديث عدي بن حاتم، وهو حديث الأمر بترك ما لم يسم عليه من الصيد، قال: «قلت: وفي الحديث دليل على أن القاعدة الشرعية في الشك أنه يلغى ويستصحب الحال الذي كان قبله، والحال في هذا الصيد السابق على الشك هو المنع»⁽²⁾.

« في سياق شرحه حديث أم سلمة في قضاء النافلة في وقت الكراهة، قال: «قلت: وفي الحديث دليل على أن خبر الواحد حجة شرعية، وأن هذه الرواية لا تشتط فيها الذكورة ولا الحرية، يؤخذ ذلك من إرسال أم سلمة للجارية لتسأل لها عن الحكم الشرعي، وأقرها النبي ﷺ على ذلك»⁽³⁾.

« في سياق شرحه حديث أبي هريرة، وهو حديث النهي عن التعذيب بالنار، قال: «قلت: وفي الحديث دليل على أن الأمر بالحرق ثابت باجتهاده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأما الأمر بالقتل والنهي عن الحرق وتعليقه فالظاهر أن هذه الثلاثة ثابتة بالوحي؛ لأن التعليل بأن النار لا يعذب بها إلا الله لا مجال للاجتهاد فيه، وفيه دليل على جواز الاجتهاد في حقه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»⁽⁴⁾.

(1) (48/أ).

(2) (68/ب).

(3) (52/ب).

(4) (106/أ).

« في سياق شرحه حديث أنس، وهو حديث من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، قال: «وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فليصلها إذا ذكرها) دليل على أن المراد بالصلاة المكتوبة؛ إذ لا يقضى غيرها، وفيه دليل على أن القضاء لا يجب بالأمر الأول، وإنما يجب بأمر جديد، وأن الأمر الأول ارتفع بالنسيان حتى خرج الوقت؛ إذ لو كان باقيا ما احتاج صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الأمر ثانيا...»⁽¹⁾.

« في سياق شرحه حديث أسماء، وهو حديث سؤال القبر وفتنته، قال: «وفيه دليل على جواز الحكم بالشاهد على الغائب؛ لأنهما عرفا من حاله الآن حاله في دار الدنيا. قلت: وهو المسمى عند الأصوليين بالاستصحاب»⁽²⁾.

2) أمثلة من اعتناؤه باستنباط الأحكام الفقهية من بعض ألفاظ الحديث :

جهود المؤلف في الكتاب منحصرة في خدمة المتون الحديثية من جهة بيان معانيها لغة وشرعا، وبيان وجه دلالتها على الأحكام المستنبطة منها، ومعرفة ذلك تكون من طريق أصول الفقه، وقد أشرت آنفا إلى حضور هذا الفن عند المؤلف في سائر تواليفه، ومن أمثلة اعتناؤه باستنباط الأحكام الفقهية من ألفاظ الحديث ما يلي:

« في سياق شرحه حديث عائشة أن امرأة من الأنصار سألت عن كيفية الاغتسال من الحيض، قال: «قلت: وفي إعادته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الجواب لها دليل على أن الاستحياء لا يبيح ترك إظهار الحكم»⁽³⁾.

(1) (32/أوب).

(2) (18/أ).

(3) (26/أ).

« في سياق شرحه حديث أنس في الترخيص في لبس الحرير، قال: «قلت: وفي الحديث دليل على أن التداوي من السنة، وأنه لا ينافي التوكل، وفيه دليل على أن الضرورة تبيح الممنوع وإن لم تكن إزالته لها محققة؛ لأن لبس الحرير محرم بالأصالة، وأبيح لمداواة الحكة مع أن إزالته لها غير محققة»⁽¹⁾.

« في سياق شرحه حديث عقبة بن عامر في تحريم لبس الحرير، قال: «قلت: وظاهر قوله: (لا ينبغي هذا للمتقين) أنه يكره فقط؛ لأن صيغة لا ينبغي تدل وضعا على النهي غير الجازم، وليس كذلك، فقد ثبت في السنة تحريمه على كل ذكر مؤمن».

وقال أيضا في السياق نفسه: «قلت: وفي الحديث دليل على أن لبس الحرير في الصلاة لا يبطلها؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى به ولم ينزعه إلا بعد الانصراف من الصلاة، ولم يذكر الراوي عنه أنه أعاد الصلاة»⁽²⁾.

« في سياق شرحه حديث ابن عباس في النهي عن تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال، قال: «قلت: واللعن يقتضي التحريم وكون هذا الفعل كبيرة»⁽³⁾.

« في سياق شرحه حديث أبي هريرة في وجوب توفية أركان الصلاة، قال: «قلت: وفي الحديث دليل على وجوب الترتيب بين الأركان في الصلاة؛ لأن رسول الله ﷺ رتبها بثم، وفي التعبير بثم دليل على طلب المهلة في الانتقال من الركن إلى الركن، وفيه دليل على أن الصلاة بلا طمأنينة ولا اعتدال باطلة، وفيه دليل على جواز الحلف بالله بلا استحلاف وفي غير حق لازم، يؤخذ ذلك من حلف الرجل للنبي ﷺ ابتداء في غير حق، وأقره عليه»⁽⁴⁾.

(1) (101/أ).

(2) (147/ب).

(3) (148/أ).

(4) (39/ب).

« في سياق شرحه حديث أبي هريرة في النهي عن سب الدهر، قال: «قلت: مقتضى الحديث تحريم سب الدهر؛ لأنه خبر معناه النهي عن سب الدهر، وفي قوله (أنا الدهر) الإشارة إلى أن سب الدهر سب لله عز وجل، وذلك يوجب تحريمه بلا خلاف»⁽¹⁾.

(3) أمثلة من شرحه للأحاديث واستنباطه الأحكام منها بدليل الخطاب:

فهم الحديث واستنباط الأحكام منه بدليل الخطاب طريق غالب على منهجه التجزيئي في شرح الأحاديث، وأمثله كثيرة، من ذلك ما يلي:

« في سياق شرحه حديث أنس في كراهة النخامة في المسجد، قال: «فمفهوم قوله: (وكفارتها دفنها) أن المسجد إذا لم يكن فيه من الحصباء أو التراب ما تدفن فيه البصقة أو النخامة أنه لا يجوز البصق فيه ولا التنخم، بل يتعين جعلها في الثوب كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...»⁽²⁾.

« في سياق شرحه حديث أبي سعيد في السترة للمصلي، قال: «قلت: يؤخذ من مفهوم قوله: (إذا صلى أحدكم) أن غير المصلي لا يكره المرور بين يديه ولو كان فاضلاً، ومفهوم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إلى شيء يستره) أن المصلي لغير سترة لا تجوز له مدافعة المار بين يديه ولا مقاتلته، ومفهوم قوله: (فأراد أحد أن يجتاز بين يديه) أن المصلي إذا لم يطلع على المار بين يديه حتى اجتاز أنه لا تجوز له مدافعته»⁽³⁾.

« في سياق شرحه حديث حذيفة في فتنه الأهل والمال وكفارتها، قال: «قلت: مفهوم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فتنة الرجل في أهله) إلخ أن فتنته في غير أهله لا تكفرها الخصال

(1) (154/أ).

(2) (27ب).

(3) (31/أ).

المذكورة، والسّر في ذلك أن الرجل معذور فيما يصدر منه مع أهله وولده وجاره وماله لطول الصحبة الذي يحصل معه المال غالبا وسوء الخلق والبخل بالمال، وليس معذورا في ذلك مع غيرهم، والمراد بالصلاة ما يعم الفرض والنفل، وكذلك الصوم والصدقة⁽¹⁾.

« في سياق شرحه حديث عائشة في تقديم العشاء على الصلاة، قال: «قلت: مفهوم قوله: (إذا أقيمت الصلاة) أن الصلاة إذا لم تقم، ولكن دخل وقتها وقد وضع العشاء أو غيره من الطعام أن الطعام يقدم من باب أخرى، ومفهوم قوله: (وضع العشاء) أن العشاء إذا لم يوضع، ولكن قرب وضعه لا يقدم على الصلاة»⁽²⁾.

« في سياق شرحه حديث أبي هريرة في نفقة الحيوان المرهون، قال: «قلت: مفهوم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الظهر يركب بنفقته) و(لبن الدّر يشرب بنفقته) أن المرتهن إذا لم يركب الظهر ولم يشرب لبن الرهن أنه لا تلزمه النفقة إلا إذا اشترطت عليه في العقد، وأنه إذا لم ينفق عليه لا تباح له الغلة»⁽³⁾.

« في سياق شرحه حديث أبي قتادة في كون الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان، قال: «قلت: ومفهوم قوله: (فليصق عن يساره) أن البصاق على جهة اليمين أو أمامه أو ورائه لا يشرع في التعوذ من الحلم المخوفة»⁽⁴⁾.

4 أمثلة من اعتنائه بالرد على الفرق المبتدعة كالمعتزلة والخوارج والمرجئة:

الفقه أنواع: فقه العقائد وفقه العبادات وفقه المعاملات، ومما هو سبيل عنايته بمجال العقيدة، رده على الفرق المبتدعة كالمعتزلة والخوارج والمرجئة، ومثال ذلك ما يلي:

(1) (31/ب).

(2) (37/أ).

(3) (76/ب).

(4) (126/ب).

« في سياق شرحه حديث أسامة في إلقاء الرجل المتظاهر بالصلاح في النار، قال: «قلت: وفي ذلك رد على المرجئة القائلين بأن المعصية لا تضر مع الإيمان»⁽¹⁾.

5) أمثلة من اعتنائه بتعليل الأحكام:

تعليل الأحكام من وظيفة الفقيه، والتعليل هو من باب فهم المعنى الذي من أجله كان نوع الحكم واجبا أو محرما أو مكروها أو مستحبا... إلخ وقد عني بهذا الباب الولائي في شرحه الأحاديث بنفس الفقهاء الكبار، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

« في سياق شرحه حديث أبي قتادة في النهي عن الاستنجاء باليمين والتنفس في الإناء، قال: «وهذا النهي في مذهبننا للكرهية للتنزيهية إذا كان الأخذ للذكر باليمين والاستنجاء بها لغير عذر، (وإذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء)، أي: في إناء الشراب حال الشرب.

قلت: وهذا النهي أيضا للكرهية عندنا معاشر المالكية، والعلة فيه مخافة أن يسرف الشارب بسبب تنفسه حال الشرب، أو مخافة أن يعلق منه شيء في الشراب يستقذره من يشرب بعده»⁽²⁾.

« في سياق شرحه حديث أنس في جواز التحرز من حر الحصباء في السجود، قال: «ومفهوم قوله (من شدة الحر) أن السجود على طرف الثوب في غير شدة الحر لا يجوز، ويقاس على شدة الحر كثرة الشوك الرقيق في مكان السجود إذا لم يمكن كنسه؛ لأن

(1) (123/أ).

(2) (123/أ).

العلة في إباحة السجود على طرف الثوب مع شدة الحر هي التأي، وهو موجود بالأولى في الشوك...»⁽¹⁾.

6 أمثلة من اعتنائه بذكر مذهب الإمام مالك والتنبية على أقوال المالكية والمشهور في المذهب:

أشار إلى هذا أيضا العلامة محمد المختار السوسي⁽²⁾ في خصوص كتابه نور الحق الصبيح، وقد أشرت آنفا إلى كون الولاتي فقيها مالكيا يجري في ذلك على السائد في بيئته، والرائج عند علماء بلده، كما أشرت إلى أن سبب اختياري سلم الفقه والدراية مجالا للدراسة يرجع إلى هذا المعنى، ومن أمثلة اعتناء الولاتي بالمذهب المالكي وأقوال أصحاب المذهب والمشهور منها ما يلي:

« في سياق شرحه حديث جواز التحلل من اليمين المنعقدة وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا وإنى والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير منها وتحللتها»، قال: «وظاهر الحديث أن التكفير لا يجب إلا بالحنث، ومذهب مالك على خلافه».

وقال أيضا: «واختلف هل التكفير يكون عند العزم على الحنث أو لا يكون إلا بعد الحنث.

قلت: ومذهب مالك أنه يجب بالعزم على الحنث على المشهور، وإنما استثنى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حلفه الأخير ولم يستثن في حلفه الأول لأن يمينه الأول مقيدة بعدم ما يحملهم عليه عنده، والثانية مطلقة، فلذلك قيدها بالمشيئة، والله الموفق للصواب»⁽³⁾.

(1) (127)أ.

(2) في المعسول (8/285).

(3) (107/ب)، و(108/أ).

« في سياق شرحه حديث من لم يشرك بالله دخل الجنة وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قلت: وإن فعل كذا وكذا)، قال: «وإنما كرر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا مرتين فقط؛ لأن الذنوب على نوعين: صغائر وكبائر، ولا ثالث لهما، وفي ذلك دليل على أن الإشارة إلى المعاني تغني عن الإفصاح مع القدرة على الكلام إذا كان المخاطب يفهمها.

قلت: ويترتب على ذلك لزوم الطلاق والعتق وسائر العقود بها إذا كانت واضحة الدلالة على المعنى المراد بقريئة أو عرف، وهذا هو مذهب مالك⁽¹⁾.

« في سياق شرحه حديث كراهة النخامة في المسجد، قال: «قال ابن أبي جرة: وفيه دليل على أنها تفطر الصائم إذا ابتلعها.

قلت: وهو مذهب بعض المالكية⁽²⁾.

« في سياق شرحه حديث أسماء في جواز أكل لحم الخيل، قال: «وفي إطلاقها الذبح دليل على أنهم ذبحوا الفرس لغير علة به، وفي ذلك دليل لمذهب الشافعي في إجازته أكل لحوم الخيل مطلقاً، ومذهب مالك كراهته؛ لأنه يقسي القلب؛ ولأنه يؤدي إلى فناء الخيل، وهي معدة لإرهاب العدو. اهـ

قلت: ومذهب المتأخرين من المالكية تحريم الخيل، محتجين بقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾، فقالوا إن الآية تدل على تحريمها من وجهين: أن الله عز وجل ذكرها في نسق المحرمات التي هي البغال والحمر، والعطف يقتضي المناسبة في الحكم، والثاني أن الآية وردت في سياق الامتنان، ولا منفعة أعظم منه في الحيوانات من أكل لحومها وشرب ألبانها، ولم يمن الله على

(1) (73/أ).

(2) (28/ب).

عباده في الخيل وما ذكر معها إلا بالركوب والزينة، فلو كانت مباحة لمن بأكل لحومها وشرب ألبانها كما من بذلك في سائر الأنعام»⁽¹⁾.

« في سياق شرحه حديث ميمونة في الأمر بطرح الطعام المتنجس، قال: «وظاهر قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ألقوها وما حولها)، أي: ما حولها من السمن لا يجوز الانتفاع به في شيء ما، وفي ذلك خلاف بين العلماء.

قلت: ومذهب مالك جواز الانتفاع بالمتنجس في غير المسجد والآدمي»⁽²⁾.

« في سياق شرحه حديث ابن عباس في كون الرضاع يحرم منه ما يحرم من النسب، قال: «قلت: وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) دليل على أن النسب هو الأصل في التحريم، والرضاع ملحق به، وأن النسب أكد في التحريم من الرضاع، وفي تعبيره بالرضاع مطلقاً، أي: غير مقيد بمرة أو مرتين دليل لمذهب مالك القائل أن المصة الواحدة تحرم فأحرى ما زاد عليها»⁽³⁾.

« في سياق شرحه حديث أبي هريرة في نفقة الحيوان المرهون، قال: «وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وعلى الذي يركب الظهر ويشرب لبن الدّرّ النفقة، أي: نفقة الظهر، وذات الدّرّ يحتمل أنه تأكيد للمعنى المفهوم من قوله: (الظهر يركب بنفقته)، ولبن الدّرّ يشرب بنفقته)، ويحتمل أن معناه تبين أن نفقة ما ذكر عند عدم اشتراط المرتين للركوب واللبن تكون على الذي يركب الظهر ويشرب لبن الدّرّ، وهو الراهن؛ لأنه هو المالك للرقبة، هذا هو مذهب مالك»⁽⁴⁾.

(1) (141/أ).

(2) (142/ب).

(3) (81/أوب).

(4) (76/أ).

« في سياق شرحه حديث زيد بن ثابت في توقيت السحور، قال: «قلت: وفي قطع الأكل أو الشرب قبل الفجر بقدر قراءة خمسين آية دليل على أن إمساك جزء من الليل مطلوب، ومذهبنا أنه على النذب، وفي قوله: (تسحرنا مع النبي ﷺ) دليل على جواز الاجتماع على السحور والشركة فيه»⁽¹⁾.

(7) مثال في اعتذاره لمذهب مالك عند مخالفته للحديث:

الحديث أصل لم يحط به آحاد الناس، ومخالفته في بعض الأحيان قد تقع حتى من الأئمة الكبار لسبب من الأسباب التي ذكرها العلماء في باب اختلاف الفقهاء، وهي من الأسباب التي يعذرون بها، فيكون الاختلاف من باب الاختلاف المحمود، ومن أمثلة ذلك ما اعتذر به الولائي عن مذهب الإمام مالك، وذلك في سياق شرحه حديث أنس في جواز التحرز من حر الحصاء في السجود، قال: «قلت: وفي الحديث دليل على أن السجود على طرف الثوب من أجل الحر غير مكروه، ومذهب مالك كراهته، ولعله لم يبلغه هذا الحديث أو لم يصح عنده، أو ثبت عنده نسخه أو تأويله بما لم نطلع عليه»⁽²⁾.

(8) أمثلة من تعقيباته واستدراكاته على ابن أبي جمرة:

ويجدر بالذكر هنا أن نقول بأن الولائي رحمه الله لم يكن في شرحه هذا إمعة مقلدا لابن أبي جمرة في كل ما جاء به، بل كان ذا شخصية علمية مستقلة، وفهم نافذ، ونظر ناقد، جرى في بعض الأحيان على خلاف صاحب الأصل والاستدراك عليه، غير أنه كان يستدرك في تلطف ورفق، وينشد في ذلك الحق والصواب، يشهد لذلك الأمثلة التالية:

(1) (67/ب).

(2) (27/أ).

« في سياق شرحه حديث أبي هريرة في النهي عن الشرب من فم السقاء أو القربة، قال: «قال ابن أبي جمرة: النهي عن الشرب من فم السقاء أو القربة يحتمل التحريم والكراهة، والشأن الأخذ بسد الذريعة، وقد روي عن مالك أن مذهبه في الأمور المحتملة الأخذ بالأشد؛ لأنه أبرأ للذمة. اهـ

قلت: الصحيح في مذهب مالك أن النهي عن الشرب من فم السقاء أو القربة على الكراهة»⁽¹⁾.

« في سياق شرحه حديث الإفك، قال: «قال ابن أبي جمرة: وفي قولها: (فقام رسول الله ﷺ فاستعذر من عبد الله بن أبي ابن سلول) إلى قولها: (حتى سكتوا) دليل على أن الحاكم لا يجوز له أن يحكم لنفسه؛ لأن النبي ﷺ طلب من يحكم له في ذلك.

قلت: الظاهر عندي أن الاستعذار ليس هو طلب الحكم، بل هو طلب أخذ الحق؛ إذ قد اتفق الفقهاء المالكيون على أن من خصائص رسول الله ﷺ جواز الحكم لنفسه، وثبت ذلك في قضية الفرس التي شهد له فيها خزيمة بن ثابت»⁽²⁾.

« في سياق شرحه حديث المشيئة، قال: «وفي قول صاحبه له: (إن شاء الله) دليل على جواز إرشاد أهل الفضل مع تأدب واحترام؛ لأن سليمان لما نسي الاستثناء لم يأمره صاحبه به، وإنما حكاه له ليتنبه، لما في الأمر من قلة الاحترام، وإنما لم يستثن سليمان لكونه نسيه، ولم يسمع حكاية صاحبه له.

قلت: ويحتمل أن سليمان إنما ترك الاستثناء لكونه لم يشرع في شريعته كما وقع لنبينا ﷺ لما سأله كفار قريش عن أهل الكهف، فقال: (أخبركم غدا)، ولم يقل إن شاء

(1) (145/أ).

(2) (87/أ).

الله لكونها لم تنزل عليه حينئذ، فتأخر عنه الوحي شهرا ثم أنزل الله عليه: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لَشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾⁽¹⁾.

« في سياق شرحه حديث صدقات أعضاء بدن الإنسان، قال: «وإنما ذكر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طلوع الشمس مع أن ذكر اليوم يغني عنه؛ لأن النهار لغة من طلوع الشمس، واليوم لغة من طلوع الفجر، وللاحتراز عن اليوم الذي لا تطلع فيه الشمس حتى تطلع من مغربها؛ لأن ذلك اليوم لا يقبل فيه العمل إلا من المؤمنين.

قلت: ويحتمل أيضا، وهو الظاهر عندي أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما ذكر طلوع الشمس لتأكيد لزوم الصدقة في كل يوم لكل سلامي»⁽²⁾.

« في سياق شرحه حديث عظم نار جهنم، قال: «وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنها فضلت عليها بتسعة وستين جزءا دليل على أن نار الدنيا ليست من نار جهنم.

قلت: وفي قوله هذا عندي نظر، بل الظاهر عندي أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ناركم هذه جزء من سبعين جزءا من نار جهنم)، معناه أنها منها، أي: إن حرها من حرها، وقوله إنها فضلت عليها بتسعة وستين جزءا تفسير لقوله السابق»⁽³⁾.

« في سياق شرحه حديث الأمر بذكر الله عند كل شيء، قال: «وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ولو بأن تعرض عليه شيئا) دليل على أن السبب في منع الضر هو ذكر الله على الإناء لا تخميره؛ لأن الشيء المعروض على فم الإناء لا يغطيه، وإنما لم يقل واذكر اسم الله بعد قوله: (ولو بأن تعرض عليه شيئا)؛ لأنه عطفه على قوله: (واطف مصباحك، واذكر اسم الله)، وما عطف على الشيء مثله.

(1) (96/أ).

(2) (103/أ).

(3) (122/ب).

قلت: في قوله هذا نظر؛ لأن الواو في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ولو بأن تعرض عليه شيئاً) ليست للعطف، بل هي واو الغاية، والصواب أن يقول: وإنما لم يقل: (واذكر اسم الله) عند قوله: (ولو بأن تعرض عليه شيئاً)؛ لأنه غاية لقوله: (وخمر إناءك)، ولذلك قال بعده: (واذكر اسم الله)، وغاية الشيء مثله⁽¹⁾.

« في سياق شرحه حديث فضائل رمضان، قال: «قال ابن أبي جرة: وظاهر الحديث أن إنزال الخير وكف الشر في رمضان يعم جميع الصائمين، ولكن وردت أخبار تخصصه ببعضهم، منها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (رب صائم ليس له من صيامه إلا الشقاء)، فهذا لا تفتح له أبواب السماء.

قلت: بل ظاهر الحديث عموم إنزال الخير وكف الشر في رمضان لجميع الناس المؤمنين وغيرهم؛ لأن المراد بفتح أبواب السماء نزول الخير الدنيوي والأخروي، والمراد بغلاق أبواب جهنم وسلسلة الشياطين كف الشر الدنيوي والأخروي، فالمؤمنون ينزل عليهم الخير الدنيوي والأخروي، ويكف عنهم الشر الدنيوي والأخروي، وغيرهم ينزل عليهم الخير الدنيوي دون الأخروي، ويكف عنهم الشر الدنيوي دون الأخروي⁽²⁾.

« في سياق شرحه حديث كراهة النخامة في المسجد، قال: «وفيه دليل على أن بلعها منهي عنه؛ لأن الأمر بالشيء نهي عن ضده، وهل على الكراهة أو التحريم؟

قلت: الأظهر على الكراهة لما قدمنا من أنها طاهرة⁽³⁾.

(1) (123/ب)، و(124/أ).

(2) (124/ب).

(3) (28/ب).

وبعد؛ فإن هذه القراءة المتواضعة في كتاب «سلم الفقه والدراية» هي مجرد قراءة عجلى وأولية، وإنضاجها يحتاج إلى مزيد تتبع واستدراك في قضايا جزئية كثيرة، لاسيما ما يرتبط بمنهجه في شرح الحديث من جهة اللغة، وإثارة قضايا أخرى ماثلة في الكتاب هي في حاجة إلى الدرس والتحليل، وهذا في الواقع لا يتأتى إلا بعد الاطلاع الواسع والاستقراء الشامل، ولذلك يقول الفقهاء: الكلام بآخره.

وأرجو أن أكون قد وفقت في القيام ببعض حق هذا البحث في شطريه: مدخلا ومخرجا، وصولا إلى القيام بحقه بشيء من التعمق والجدية، وأعتذر إلى الناظر فيه من تقصير وقع في ذينك الشطرين؛ فإني استعملت فيها الإيجاز، ولم أقصد فيها الاستقصاء، والكمال لله وحده، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

❑ المخطوطات

- 1- رسالة أوائل الكتب الستة وغيرها، لعبد الله بن سالم البصري، خطية مكتبة روضة خيري بمصر (برقم: 420)، ومنها مصورة بجامعة محمد بن سعود (برقم 1196 فيلم).
- وقد ذكر الأستاذ عزت ياسين في كتابه (المخطوطات العربية: فهرسها وفهرستها ومواطنها في جمهورية مصر العربية) في (الهامش 9 من ص 222)، بأن مقتنيات مكتبة روضة خيري توجد الآن بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- 2- سلم الفقه والدراية، لمحمد يحيى الولائي، خطية المكتبة الوطنية بالرباط (برقم: 2056د).

❑ المطبوعات

- 1- الأجوبة، لابن سيد الناس (ت 734هـ)، دراسة وتحقيق د محمد الراوندي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، (1410هـ/1990م).
- 2- الإعلام بمن حل مراكش وأغمت من الأعلام، للعباس ابن إبراهيم المراكشي (ت 1378هـ)، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، نشر المطبعة الملكية بالرباط، 1397هـ/1977م.
- 3- أعلام الشناقطة في الحجاز والمشرق (جهودهم العلمية وقضاياهم العامة من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر الهجريين)، لبحيد بن الشيخ يربان الإدريسي، نشر دار النشر الدولي بالرياض، ط: (1) - 1430هـ/2009م.
- 4- الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت 1396هـ)، نشر دار العلم للملايين ببيروت، ط: (10) -

- 5- إيصال السالك إلى أصول مذهب مالك، لمحمد يحيى الولاتي، قدم له وعلق عليه مراد بوضاية، نشر دار ابن حزم ببيروت، ط: (1) - 1427هـ/2006م.
- 6- البداية والنهاية، لابن كثير (ت774هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر بالجيزة، ط: (1) - 1419هـ/1998م.
- 7- بلاد شنقيط: المنارة والرباط، للخليل النحوي، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1987م.
- 8- توضيح المشكلات في اختصار الموافقات، لمحمد يحيى الولاتي، راجعه حفيده بابا محمد عبدالله، طبع ونشر حفيده بابا محمد عبدالله، ط: (1) - 1414هـ/1993م.
- 9- الحديث الشريف: علومه وعلماءؤه في بلاد شنقيط، جمع وتأليف محمد الحافظ بن المجتبي، ط: (2) - 1423هـ/2002م.
- 10- حسام العدل والإنصاف القاطع لكل مبتدع باتباع الأعراف، لمحمد يحيى الولاتي، تقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد بلحاج علي، نشر في جريدة الشعب والصحيفة والأخبار خلال أشهر: مارس وأبريل وماي من سنة 2007م.
- 11- الدليل الماهر الناصح شرح نظم المجاز الواضح على قواعد المذهب الراجح، لمحمد يحيى الولاتي، نشر مكتبة الولاتي لإحياء التراث الإسلامي بنواكشوط، ط: 1427هـ/2006م.
- 12- الرحلة الحجازية، لمحمد يحيى الولاتي، تخريج وتعليق د محمد حجي، نشر دار الغرب الإسلامي، ط: (1) - 1990م.
- 13- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف (ت1360هـ)، نشر دار الفكر ببيروت، بدون تاريخ.

- 14- شرح مكفرات الذنوب، لمحمد يحيى الولائي، نشر شركة الكتب الإسلامية الموريتانية، بنواكشوط، ط: (1)-1413هـ/1992م.
- 15- فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، للبرتلي الولائي (ت1219هـ)، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط: (1)-1981م.
- 16- فتح الودود على مراقبي السعود، لمحمد يحيى الولائي، قام بتصحيحه وتدقيقه ومراجعته حفيده بابا محمد عبد الله، طبع بمطابع دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع بالرياض، ط: 1412هـ/1992م.
- 17- فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة للكتب والوثائق بالمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، 1973م.
- 18- معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما طُبع منها أو حُقق بعد وفاتهم، وفيات: (1315-1424هـ/1897-2003م)، لمحمد خير رمضان يوسف، نشر مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1425هـ/2004م.
- 19- المعسول، لمحمد المختار السوسي (ت1383هـ)، طبع بمطبعة النجاح بالدار البيضاء، 1382هـ/1962م.
- 20- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأبي العباس أحمد بن أحمد المعروف بابا التنبكي ت1036هـ، مطبوع بهامش الديباج، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.
- 21- نيل السؤل على مرتقى الوصول، لمحمد يحيى الولائي، قام بتصحيحه وتدقيقه ومراجعته حفيده بابا محمد عبد الله، طبع بمطابع دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع بالرياض، ط: 1412هـ/1992م.

22- نور الحق الصبيح في شرح بعض أحاديث الجامع الصحيح، لمحمد يحيى الولاتي، نشر دار عالم الكتب بالرياض، ط: (1) 1420هـ/1999م.

23- الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 1331هـ)، بعناية فؤاد سيد، نشر مكتبة الوحدة العربية بالدار البيضاء ومؤسسة الخانجي بمصر، ط: (2) 1378هـ/1958م.

❑ الأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات

1- مخطوطات موريتانيا (بعثة المعهد إلى نواكشوط)، د. فيصل الحفيان، مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، (المجلد 45/ الجزء الثاني - رمضان 1422هـ/نوفمبر 2001م).

2- المدرسة الأندلسية في شرح الجامع الصحيح من القرن الخامس إلى القرن الثامن الهجري، د. محمد بن زين العابدين رستم، مجلة جامعة أم القرى، (ج 15/ ع 27/ س 1424هـ).